1.دراسة حالة: أزمة اللاجئين السوريين

بدأت الأزمة السورية في مارس 2011 كاحتجاجات سلمية ضد نظام بشار الأسد، لتتحول سريعًا إلى حرب أهلية شاملة بتدخل قوى محلية وإقليمية (مثل روسيا وإيران) ودولية. بحلول 2024، وثّقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تهجير 13 مليون شخص، منهم 6.8 مليون لاجئ خارج سوريا والباقون نازحون داخليًا. النزاع تميز بانتهاكات جسيمة: القصف العشوائي على المدن مثل حلب وحمص باستخدام البراميل المتفجرة، الحصار (كما في الغوطة الشرقية)، والتعذيب في سجون النظام مثل صيدنايا، حيث وثّقت منظمة العفو الدولية (2022) إعدامات جماعية لأكثر من 13 ألف معتقل بين 2011 و2015. هذه الانتهاكات دفعت الملايين للبحث عن اللجوء، مما جعل الأزمة أكبر كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.

انتهاك الحق في اللجوء

الحق في اللجوء، المكرّس في المادة 14 من الإعلان العالمي واتفاقية اللاجئين (1951)، يضمن الحماية من الاضطهاد، لكن السوريين واجهوا انتهاكات متعددة في دول اللجوء:

- **أوروبا - المجر** :في 2015، واجهت موجة اللاجئين السوريين عبر "طريق البلقان" رفضًا قاطعًا من المجر. أغلق رئيس الوزراء فيكتور أوربان الحدود مع صربيا بأسلاك شائكة، مدعومة بقوات أمنية استخدمت الغاز المسيل للدموع والهراوات ضد العائلات الفارة. تقرير هيومن رايتس ووتش (2016) وثّق ترحيل قسري لآلاف الأشخاص، بما في ذلك أطفال، مما ينتهك المادة 31 من اتفاقية 1951 التي تمنع معاقبة طالبي اللجوء على الدخول غير القانوني. مثال توضيحي: عائلة سورية من حلب، فرت من القصف عام 2015، أُعيدت قسرًا إلى صربيا دون النظر في طلب لجوئها.
- **اليونان - مخيم موريا** :في جزيرة ليسبوس، عاش آلاف السوريين في مخيم موريا تحت ظروف مزرية حتى احتراقه في 2020. الاكتظاظ (20 ألف شخص في مساحة تتسع لـ3000)، نقص الغذاء، وتفشي الأمراض مثل الجرب والتهاب الكبد، جعلت الحياة لا تطاق، حسب تقرير أطباء بلا حدود (2020). حريق المخيم، الذي اندلع بسبب احتجاجات على الإهمال، كشف تقصير السلطات الأوروبية في توفير الحماية الأساسية، مما يتعارض مع التزامات الاتحاد الأوروبي الحقوقية. مثال: أم سورية وابنها المصاب بالربو عاشا في خيمة متسربة لأشهر دون رعاية طبية.
- **لبنان** :مع استضافة 1.5 مليون لاجئ سوري (25% من سكان لبنان)، فرضت الحكومة بحلول 2023 قيودًا مشددة على العمل، مما أجبر اللاجئين على وظائف غير قانونية بأجور زهيدة. تقرير منظمة العفو الدولية (2023) وثّق عمليات إعادة قسرية لمئات السوريين إلى مناطق غير آمنة مثل إدلب، رغم مخاطر الاضطهاد من النظام أو الجماعات المسلحة. مثال: شاب سوري من دير الزور، أُعيد قسرًا في 2022، واختفى بعد اعتقاله من قبل قوات النظام.

- **تركيا** :رغم استضافة 3.6 مليون لاجئ، شهدت تركيا ترحيل قسري في 2022، حيث أُجبر مئات السوريين على توقيع "عودة طوعية" تحت الضغط، حسب تقرير هيومن رايتس ووتش (2023). مثال: عائلة من 5 أفراد أُعيدت إلى تل أبيض بعد تهديدها بالسجن، رغم استمرار الاشتباكات هناك.

التحديات

أزمة اللاجئين السوريين كشفت عن تحديات بنيوية وسياسية تعيق الحق في اللجوء:

- **الضغط الاقتصادي** :في لبنان، حيث يعيش 70% من اللاجئين تحت خط الفقر (UNHCR, 2024)، أدى الانهيار الاقتصادي منذ 2019 إلى تصاعد العداء المحلي، مما دفع الحكومة لتقييد الحقوق. مثال: مظاهرات في بيروت (2020) طالبت بطرد السوريين بسبب المنافسة على فرص العمل.
- **رفض تقاسم العبء في أوروبا** :خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع 160 ألف لاجئ (2015) فشلت بسبب معارضة دول مثل بولندا والتشيك، حيث رفضت بولندا استقبال أكثر من 7000 لاجئ بحجة "الأمن القومي"، حسب تصريحات رئيس الوزراء ماتيوز مورافيتسكي. هذا ترك دولًا مثل اليونان وإيطاليا تتحمل العبء وحدها.
- **الشعبوية والتمييز** :صعود اليمين المتطرف في أوروبا غذّى خطابات مناهضة للجوء. في ألمانيا، حزب "البديل من أجل ألمانيا (AfD) "نظم احتجاجات في 2016 ضد استقبال السوريين، مما ضغط على سياسات المستشارة ميركل المفتوحة. مثال: هجمات على مراكز إيواء في دريسدن استهدفت عائلات سورية.
- **نقص التمويل الدولي** :خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسوريا (2023) تلقت 43% فقط من التمويل المطلوب (3.9 مليار دولار)، مما قلل من توفير الخدمات الأساسية في مخيمات مثل الزعتري بالأردن، حيث انخفضت حصص الغذاء بنسبة 20%، حسب برنامج الأغذية العالمي.

أمثلة توضيحية إضافية

- **الدنمارك** :في 2021، ألغت تصاريح إقامة مئات السوريين من دمشق، معتبرة المدينة "آمنة" رغم استمرار الاعتقالات العشوائية، مما أثار انتقادات من الأمم المتحدة كانتهاك لمبدأ "عدم الإعادة القسرية."
- **السويد** :رغم استقبالها 163 ألف سوري بحلول 2017، قلصت اللجوء في 2022 بسبب ضغوط داخلية، تاركة آلاف العالقين في طي النسيان.

.2دراسة حالة: أزمة الروهينغا

الروهينغا، وهم أقلية مسلمة تعيش في ولاية راخين غرب ميانمار، يواجهون اضطهادًا تاريخيًا منذ عقود بسبب تمييز عرقي وديني من قبل الأغلبية البوذية والحكومة. تصاعدت الأزمة في أغسطس 2017 عندما شن الجيش الميانماري حملة عسكرية عنيفة رداً على هجمات من جماعة "جيش إنقاذ الروهينغا"، أدت إلى إحراق قرى، إعدامات جماعية، واغتصاب منهجي.

بحلول 2024، وثّقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) نزوح 1.1 مليون روهينغا إلى بنغلاديش، مع وجود أعداد أقل في دول أخرى مثل الهند وماليزيا. تقرير الأمم المتحدة (2018) وصف الحملة بأنها تحمل "نية إبادية"، مشيرًا إلى مقتل عشرات الآلاف وتدمير أكثر من 400 قرية، مما دفع الروهينغا للبحث عن اللجوء كملاذ أخير.

انتهاك الحق في اللجوء

الحق في اللجوء، المكرّس في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدأ "عدم الإعادة القسرية(Non-Refoulement) "، يُنتهك بشكل صارخ في تجربة الروهينغا عبر دول متعددة:

- **بنغلاديش - مخيمات كوكس بازار** :رغم استضافة بنغلاديش لأكثر من مليون لاجئ في منطقة كوكس بازار، فإن الظروف في المخيمات، مثل كوتوبالونغ - أكبر مخيم لاجئين في العالم - تُعتبر غير إنسانية. تقرير أطباء بلا حدود (2023) وثّق اكتظاظًا شديدًا (40 ألف شخص لكل كيلومتر مربع)، نقص المياه النظيفة (أقل من 10 لترات يوميًا للفرد)، وتدهور الصرف الصحي، مما أدى إلى تفشي أمراض مثل الكوليرا والدفتيريا. مثال توضيحي: عائلة من 7 أفراد في كوتوبالونغ عاشت في خيمة من البلاستيك لسنوات، تعرض أطفالها للإسهال المزمن بسبب المياه الملوثة، مما ينتهك الحق في ظروف معيشية كريمة.
- **ماليزيا وتايلاند - أزمة القوارب** :في 2015، رفضت كل من ماليزيا وتايلاند استقبال قوارب الروهينغا الفارين عبر بحر أندامان، تاركة آلافًا عالقين في البحر لأسابيع. تقرير هيومن رايتس ووتش (2015) وثّق وفاة مئات الأشخاص جوعًا أو غرقًا بعد أن أعادت البحرية التايلاندية القوارب إلى المياه الدولية. مثال: قارب يحمل 300 روهينغا، بينهم نساء وأطفال، تُرك دون طعام أو وقود، مما أدى إلى غرق نصفهم قبالة جزر أندامان. هذا الرفض يتعارض مع مبدأ "عدم الإعادة القسرية" الذي يحظر تعريض اللاجئين للخطر.
- **الهند - سياسة الترحيل** :رغم أن الهند ليست موقعة على اتفاقية 1951، فإنها تستضيف 40 ألف روهينغا، لكن الحكومة أعلنت في 2017 نيتها ترحيلهم، معتبرة إياهم "مهاجرين غير شرعيين" و"تهديدًا أمنيًا". تقرير منظمة العفو الدولية (2018) وثّق اعتقال مئات الروهينغا في جامو وترحيل بعضهم إلى حدود ميانمار، مما يعرضهم لخطر الاضطهاد المباشر. مثال: أب روهينغا من قرية محروقة في راخين، أُجبر على العودة في 2019، واختفى بعد تسليمه لسلطات ميانمار.
- **إندونيسيا** :في 2021، رفضت إندونيسيا استقبال قارب يحمل 120 روهينغا، مدعية نقص الموارد، مما أجبرهم على العودة إلى البحر لأشهر حتى أنقذتهم منظمات غير حكومية، حسب تقرير .UNHCR (2022) مثال: فتاة تبلغ 14 عامًا أصيبت بالجفاف الشديد بعد أسابيع في البحر، مما يكشف مخاطر الرفض.

التحديات

أزمة الروهينغا تكشف عن تحديات هيكلية وسياسية تعيق الحق في اللجوء:

- **ضعف الدعم الدولي** :خطة الاستجابة الإنسانية للروهينغا (2023) تلقت 20% فقط من التمويل المطلوب (1.2 مليار دولار)، حسب تقرير الأمم المتحدة. هذا النقص أدى إلى تقليص حصص الغذاء في كوكس بازار بنسبة 30%، مما زاد من سوء التغذية بين الأطفال بنسبة 40 .(WFP, 2024) %مثال: طفل روهينغا في المخيم أُصيب بفقر الدم الحاد بسبب نقص الطعام.
- **رفض ميانمار الاعتراف بالمواطنة** :قانون المواطنة لعام 1982 في ميانمار يستثني الروهينغا من قائمة "الأعراق الوطنية"، مما يجعلهم بلا جنسية ويحرمهم من الحق القانوني في العودة. تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة (2023) أشار إلى أن عودة 700 ألف روهينغا في 2019 فشلت بسبب هذا الرفض، مع استمرار العنف في راخين.
- **الضغط على بنغلاديش** :استضافة 1.1 مليون لاجئ في بلد يعاني من الفقر ومحدودية الموارد أدت إلى توترات محلية. في 2022، احتج السكان في كوكس بازار ضد الاكتظاظ، مطالبين بإعادة الروهينغا، مما دفع الحكومة لنقل 20 ألفًا إلى جزيرة بهاسان شار المعزولة، التي تعرضت للفيضانات، حسب تقرير هيومن رايتس ووتش (2023). مثال: عائلة نُقلت إلى الجزيرة واجهت نقص الدواء لأشهر.
- **الاستقطاب الإقليمي** :دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) تتجنب الضغط على ميانمار بسبب مبدأ "عدم التدخل"، مما يعزز الإفلات من العقاب. مثال: قمة ASEAN في 2018 فشلت في إصدار بيان قوي ضد ميانمار، رغم توثيق الإبادة.

أمثلة توضيحية إضافية

- **السعودية** :تستضيف 250 ألف روهينغا منذ السبعينيات، لكنها رفضت استقبال المزيد في 2017، محتجة بأن الأزمة "ليست مسؤوليتها"، حسب تصريحات رسمية، تاركة الوافدين الجدد بلا دعم.
- **أستراليا** :في 2015، رفضت استقبال قوارب الروهينغا، مدعية حماية حدودها، وأعادتها إلى المياه الدولية، مما أدى إلى وفاة العشرات، حسب تقرير منظمة العفو الدولية.

.4الإطار القانوني والتحديات

الإطار القانوني

الإطار القانوني الدولي للجوء يرتكز بشكل أساسي على **اتفاقية اللاجئين لعام 1951** وبروتوكولها لعام 1967، اللذين يعرّفان اللاجئ بأنه "شخص يوجد خارج بلده ويخشى الاضطهاد بسبب العرق، الدين، القومية، الانتماء إلى فئة اجتماعية، أو الرأي السياسي، ولا يستطيع أو لا يرغب في العودة بسبب خوف مبرر". المادة 33 تكرّس مبدأ "عدم الإعادة القسرية(Non-Refoulement) "، وهو قاعدة عرفية تلزم الدول بعدم إعادة اللاجئين إلى

أماكن الخطر. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 14) يدعم هذا الحق أيضًا. لكن تطبيق هذه المبادئ يواجه تحديات كبيرة بسبب الفجوة بين النصوص القانونية والممارسات الوطنية، مما يؤدي إلى تجاهل الدول لهذا التعريف في كثير من الأحيان.

التحديات

أ. السيادة الوطنية

مبدأ السيادة، المنصوص عليه في المادة 2(7) من ميثاق الأمم المتحدة، يمنح الدول الحق في التحكم بحدودها وسياساتها، مما يُستخدم كحجة لرفض اللاجئين تحت ذرائع الأمن أو الموارد:

- **المجر** :في 2015، أغلقت المجر حدودها أمام اللاجئين السوريين، مشيدة جدارًا حدوديًا مع صربيا ومعتمدة قانونًا يجرم عبور الحدود غير القانوني. تقرير هيومن رايتس ووتش (2016) وثّق استخدام القوة ضد العائلات الفارة، بحجة "حماية الأمن القومي". مثال توضيحي: شاب سوري حاول عبور الحدود عام 2016، أُصيب برصاص حي من الشرطة المجرية، مما ينتهك التزامات الدولة بموجب اتفاقية 1951 التي تمنع معاقبة طالبي اللجوء.
- **بنغلاديش** :رغم استضافة 1.1 مليون روهينغا، أعلنت الحكومة في 2022 أنها "لم تعد قادرة على تحمل المزيد"، مشيرة إلى ضغوط الموارد. نقلت 20 ألف لاجئ إلى جزيرة بهاسان شار المعرضة للفيضانات، حسب تقرير منظمة العفو الدولية (2023). مثال: عائلة روهينغا نُقلت قسرًا إلى الجزيرة، وفقدت ممتلكاتها في فيضان، مما يظهر كيف تُبرر السيادة ظروفًا غير إنسانية.
- **أستراليا** :سياسة "إيقاف القوارب" منذ 2013 تمنع اللاجئين (بمن فيهم الروهينغا) من الوصول إلى البر، حيث تُعاد قواربهم أو يُحتجزون في جزر ناورو ومانوس. تقرير UNHCR (2022) وثّق احتجاز أكثر من 3000 شخص في ظروف قاسية، بحجة حماية الحدود، مما يتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية.

ب. الفيتو في مجلس الأمن

قوة الفيتو للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تعيق التدخل الدولي لمعالجة أسباب أزمات اللجوء، مما يحمي الجناة ويطيل معاناة اللاجئين:

- **سوريا** :منذ 2011، استخدمت روسيا الفيتو 17 مرة لمنع قرارات تدين النظام السوري أو تفرض عقوبات على انتهاكات مثل القصف العشوائي، حسب تقرير الأمم المتحدة (2023). مثال توضيحي: في 2017، أوقفت روسيا قرارًا للتحقيق في هجوم كيميائي في خان شيخون، مما سمح باستمرار النزاع ودفع المزيد للهروب دون حل.
- **ميانمار** :الصين دعمت ميانمار ضد إدانات دولية للإبادة الجماعية ضد الروهينغا، مستخدمة الفيتو في 2019 لمنع فرض عقوبات على قادة الجيش، حسب تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة (2020). مثال: بعد حرق قرى الروهينغا في 2017، عرقلت الصين تحقيقًا دوليًا، مما أعاق عودة آمنة للاجئين.

- **السودان** :في أزمة دارفور (2003-الآن)، استخدمت الصين وروسيا الفيتو لتخفيف العقوبات على الحكومة السودانية، رغم تهجير 2.7 مليون شخص، مما قلل من الضغط لوقف النزاع، حسب تقرير هيومن رايتس ووتش (2022).

ج. الشعبوية

صعود الحركات الشعبوية واليمين المتطرف في أوروبا وآسيا عزز سياسات مناهضة للجوء، مستغلة مخاوف الهجرة لأغراض سياسية:

- **المجر (2015)** :تحت قيادة فيكتور أوربان، تبنت المجر خطابًا شعبويًا يصور اللاجئين السوريين كـ"غزاة"، مما أدى إلى إغلاق الحدود وتجريم مساعدتهم. تقرير FRA (2020)وثّق اعتقال متطوعين قدموا طعامًا للاجئين. مثال: عائلة سورية حاولت طلب اللجوء في بودابست، لكنها أُوقفت وسُجنت لمدة شهر بتهمة "التجاوز."
- **الهند (2017)** :الحكومة القومية الهندوسية بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) أعلنت ترحيل 40 ألف روهينغا، مستخدمة خطابًا شعبويًا يربطهم بالإرهاب. تقرير منظمة العفو الدولية (2018) وثّق احتجاز عائلات في مخيمات مكتظة قبل الترحيل. مثال: أم روهينغا وأطفالها الثلاثة أُجبروا على العيش في زنزانة بدون تهوية لأشهر.
- **إيطاليا** :في 2018، أغلق وزير الداخلية ماتيو سالفيني الموانئ أمام سفن الإنقاذ التي تحمل لاجئين (بما في ذلك سوريون)، مدعيًا "حماية الشعب". سفينة "أكواريوس" التي تحمل 600 لاجئ عُلقت في البحر لأيام، حسب تقرير .(2018) MSF مثال: طفل سوري أُصيب بالجفاف بعد رفض إنزاله في صقلية.

أمثلة توضيحية إضافية

- **الولايات المتحدة** :في 2017، فرض حظر السفر (Muslim Ban) على مواطني دول مثل سوريا، مما منع لاجئين من لم الشمل مع عائلاتهم، بحجة الأمن، رغم تأكيد المحاكم على عدم قانونيته لاحقًا (2020).
- **المملكة المتحدة** :خطة رواندا (2022) لترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا، بما في ذلك سوريون، أثارت جدلاً قانونيًا كانتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية، حسب تقرير UNHCR.